

تطوير سوق الإتصالات

صدى البلد

رأى رئيس "الهيئة المنظمة للإتصالات" كمال شحادة أن تمكين الهيئة المنظمة وتطبيق قانون الإتصالات الرقم 431 الصادر في العام 2002، هما شرطان ضروريان لتطوير سوق الإتصالات اللبنانية وحفز المنافسة بين الشركات العاملة فيها، وضمان المنافع لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة في هذا القطاع.

وكان شحادة يتحدث عن "المتطلبات التنظيمية للحزمة العريضة" في فندق "فينيسيا" أمس الأول خلال ورشة عمل مجموعة أصحاب المصلحة في "الحزمة العريضة" اللبنانية، شارك فيها وزير الإتصالات شربل نحاس، برعاية جمعية مصارف لبنان. وفي هذا السياق، أشار شحادة في كلمته إلى 3 خطوات اعتبرها رئيسية أمام تطوير المنافسة وإطلاق خدمات الحزمة العريضة، وهي استكمال "الشركة" ومنح الترخيص لشركة "ليان تيليكوم"، وضمان البنية التحتية والخدمات القائمة على المنافسة.